كلمة ونص

مخالفات الأبنية!!

محمد أحمد خبازي

انتشرت في السنوات الأخيرة بمختلف المدن ومناطقها مخالفات الأبنية، التي استغلّ مرتكبوها الوضع الأمني وانشغال الجهات المختصة بمكافحة الإرهاب والإرهابيين تارة، ومكانتهم التي اصطنعوها في الأزمة بحجة الدفاع عن الوطن، حتى أمست تلك المخالفات أشبه بالسرطان، ومثالاً ساطعاً وصارخاً على انتهاك القانون والتعدي على الأملاك العامة، وتحدي الجهات المعنية بتطبيق القانون.

فقد تورّمت نفوس أصحاب المخالفات تورّماً مقيتاً حتى إنهم اعتقدوا أنفسهم فوق القانون والبشر، ولا أحد يجرؤ على محاسبتهم أو هدم مخالفاتهم أو الاقتراب منها!!.

وبالتأكيد معهم حق، مادامت المخالفات لم تهدم في مهدها أثناء تشييدها، والبلديات اكتفت بتنظيم ضبوط وإرسال نسخ منها إلى لجان الهدم المركزية في المحافظات من باب رفع العتب كي ترفع عنها المسؤولية والمساءلة.

وما دامت لجان الهدم المركزية لم تبادر إلى معالجتها، إمّا خوفاً من أصحابها وإمّا لأن المخالفة أكبر منها!!.

وباعتقادنا المخالفات التي شيّدها المخالفون من ذوي البدلات المرقّطة ومدعي الدفاع عن الوطن هي من أكبر المخالفات وأكثرها اعتداء على الوطن وقانونه!!.

وباعتقادنا ملف مخالفات البناء في المحافظات يحتاج إلى معالجة جذرية، ومحاسبة المخالفين الكبار قبل الصغار، حتى لا يعتقد أحد نفسه أكبر وأعلى من القانون، وفوق النظام العام، وحتى لا ينفد المخالفون الكبار بمخالفاتهم الكبيرة، ويشقى الصغار بمخالفاتهم الصغيرة.

التواصل مع الدول الصديقة لتأمين باصات للنقل الداخلي

مخلوف لـ«الوطن»: المنظمات لم تقم بواجبها في حلب والدولة تصدت لأعباء إعادة الإعمار

محمد منار حميجو

أعلن وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أن المنظمات لم تقم بواجبها في حلب وأن الحكومة تصدت بشكل كامل لإعادة إعمار المدينة مؤكداً أن واجب الحكومة أن تقوم بما هو واجب لمصلحة المواطن.

وفي تصريح خص به «الوطن» قال مخلوف: إنه لا يمكن تقييم الأضرار لأن الأرقام كبيرة كاشفاً أنه يومياً يتم وضع دراسات جديدة لإعادة الإعمار وأن كل وزارة وضعت خططاً واضحة لهذا الموضوع وزارة الإدارة المحلية هي من أول من وضع خطط إعادة الإعمار.

وأكد مخلوف أنه يتم العمل في المدينة وفق الإمكانيات المحدودة والأولويات التي تخدم المواطن بالدرجة الأولى ولذلك فإن العمل في حلب لم يتوقف في أصعب الظروف ضارباً مثلاً أنه تم فتح أحد الطرقات المهمة لفك الحصار عن المدينة حينما كان يوجد فيها العصابات المسلحة بتكلفة ٦٠٠ مليون ليرة.

وفيما يتعلق بموضوع الإغاثة أضاف مخلوف: إن هذا الأمر يتم وفق خطط محددة وإن الحكومة تعمل ما هو واجب فيه مشيراً إلى أن دور المنظمات يتم وفق برامج تنفيذية، وفي الغضون أعلن مخلوف أنه يتم حالياً التواصل مع العديد من الدول الصديقة لتأمين باصات نقل داخلي معلناً أن الدعم المادي موجود ولم يبق حالياً إلا تحديد الدول التي سيتم استيراد الباصات منها.

ورأى مخلوف أن هذا يأتي من ضمن الدعم الحكومي لقطاع النقل الداخلي في البلاد ولاسيما في اجتماع الحكومة من أسبوعين الذي أكد دعم هذا القطاع بشكل كامل ومن هذا المنطلق تم تخصيص مبالغ مالية لاستيراد باصات النقل الداخلي.

وبين مخلوف أنه تواصل مع سفراء روسيا والصين وبيلاروسيا وأنه سيتم التواصل مع إيران لتحقيق خطة تأمين النقل الداخلي.

وزير النقل لـ«الوطن»: خطوط نقل سككي جديدة قريباً.. وبرامج تدريب متكاملة في أعمال الدفاع المدني

نقل الحبوب مباشرة إلى الصوامع عبر النقل السككي

فادي بك الشريف

كشف وزير النقل المهندس علي حمود في تصريح خاص لـ«الوطن» عن خطة لتفعيل النقل السككي بشكل كبير بمختلف المحافظات، مشيراً إلى أنه يتم حالياً السعي لتنفيذ وصلة سككية بطول ١٤٠٠م إلى صوامع شينشار بحمص ضمن اتفاق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك لنقل الحبوب من القطار إلى الصوامع مباشرة، وتفريغ القطار في الصوامع الأمر الذي يوفر الوقت والجهد والمال، إضافة إلى وصلة بين قطينة ومقالع البحص في حسياء بطول ١٨ كم ضمن اتفاق مع وزارة النفط وذلك بهدف نقل الحصويات من حسياء إلى مختلف المحافظات.

وأكد أنه تم تنفيذ خط سككي بين حمص وطرطوس، ودمشق والهامة وتشغيل خط سككي يربط شرق حلب مع غرب المحافظة، ضمن متابعة مستمرة لمختلف القطاعات بما ينعكس على واقع النقل وذلك بالتزامن مع الانتصارات الكبيرة التي يحققها الجيش والقوات المسلحة.

وقال حمود: تم إعداد برنامج تدريبي متكامل في أعمال الدفاع المدني من إسعاف وإنقاذ وإطفاء وإخلاء، ذلك بهدف تعزيز إجراءات الأمن والسلامة المهنية للعاملين بالتعاون مع عدد من المنظمات الشعبية كالاتحاد الوطني لطلبة سورية والجمعيات الأهلية ومنها مؤسسة بصمة شباب سورية ونادي السيارات السوري، مضيفاً: إن هناك دورات أخرى على صعيد الإنقاذ والإسعاف والإخلاء والإطفاء وذلك لجميع عناصر الجاهزية.

وأكد حمود أن الإجراءات المتخذة تأتي توازياً مع إعادة انتعاش العديد من قطاعات النقل الجوي والسككي والبحري والبري وعودة تفعيل العمالة في هذه القطاعات، ودوران عجلة الإنتاج والعائدات فيها، مما كان لزاماً السير بتوازي في تعزيز إجراءات حماية المنشآت وأمنها وتكثيف برامج السلامة المهنية وإدارة المخاطر لثقافة العاملين، مضيفاً: إن قطاع النقل يعتبر قطاعاً واسعاً ويتعامل مع مختلف أنواع الآليات والمركبات والتجهيزات وفي كل الظروف وبالتالي

يحتم علينا امتلاك المهارات والخبرات الكافية للتخفيف قدر الإمكان من الأضرار وتجاوزها.

وفي ختام الدورة الطبية الأولى لمديرية الجاهزية في الوزارة لعام ٢٠١٧ الخاصة بكوادر الحماية الذاتية وأمن المنشآت، كرّم الوزير حمود في قاعة رضا سعيد بجامعة دمشق، عدداً من عائلات شهداء الوزارة وجرحى إصابات العمل من مختلف الجهات التابعة للوزارة تقديراً لتضحياتهم النبيلة، وعربون محبة ووفاء لذويهم.

وقال مدير الجاهزية في وزارة النقل سليمان الخليل: إن هناك عدة دورات مقرر إنجازها من الوزارة، وذلك بما ينعكس إيجاباً على عناصر الجاهزية على اختلافهم ويعزز المهارات والقدرات المفترض توافرها في عناصر الدفاع المدني وجميع العاملين، والخبرات المتطلبة في الإسعافات الأولية وطب الطوارئ.

وقالت عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان: إن هذه المبادرة هي ثمرة تعاون بين وزارة النقل والاتحاد، وتعتبر خطة أولى ولن تكون الأخيرة في مجال تعزيز القدرات وتمكين العاملين على صعيد اكتسابهم الخبرة والمعرفة خاصة مع التطور المتسارع الذي بات يشكله قطاع النقل.

توزيع ٩٤ عقاراً على الجمعيات السكنية في اتحاد التعاون السكني

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بعد مرور سنوات طويلة على توقف اتحاد التعاون السكني في اللاذقية عن العمل، نتيجة عدم تخصيصه بمقاسم للبناء عليها للمنتسبين للجمعيات والبالغ عددهم بالآلاف، تم تخصيص التعاون بـ٩٤ عقاراً من مجلس مدينة اللاذقية وتم التصديق عليها مؤخراً، وقد وُزعت العقارات على ٩٤ جمعية من أصل الجمعيات القائمة حالياً، والبالغ عددها ٢٢٤ جمعية، كان قد تقدم منها ١٧٧ جمعية بطلبات تخصيص بعقارات، إلا أن التوزيع لم يشمل الجميع بسبب عدم وفرة العقارات، ما أدى إلى خيبة أمل طالت عدداً كبيراً من المنتسبين الذين لم تحصل جمعياتهم على عقارات.

عن الإجراءات المتخذة لتوزيع العقارات، وكيفية اختيار الجمعيات التي حصلت كل منها على عقار بخلاف غيرها، أوضح رئيس اتحاد التعاون السكني في اللاذقية محمد أديب إبراهيم قائلاً: تم توزيع ٩٤ عقاراً على الجمعيات السكنية في المحافظة طبقاً للقوانين والأنظمة الواردة والتعليمات التنفيذية الناظمة لعمل لجنة توزيع المقاسم على الجمعيات، حيث تم اعتماد الأسس التالية بالتوزيع وهي: قدم الجمعية فلكل سنة قدم علامة واحدة، وكل شقة منجزة علامة، ولكل عشرة أعضاء منتسبين علامة، إضافة لـ٢٥ علامة تعطى على تقييم عمل الجمعية من لجنة مشتركة من الاتحاد ومديرية التعاون السكني، مؤكداً أنه لم يحصل أي جمعية على عقار لها خارج تلك المعايير التي اعتمدت.

وعن ارتفاع سعر المتر الطابقي عما كان متوقعاً لذوي الدخل المحدود مقارنة بأسعار الاتحاد السابقة التي كان فيها فرق كبير بين سعر التعاون وسعر المبيع في السوق التجارية، أوضح رئيس فرع الاتحاد بأن هناك ارتفاعاً كبيراً بالأسعار، لا يتوافق مع ذوي الدخل المحدود، فسعر المتر الواحد (للهواء الطابقي) في توسع دمسرخو على سبيل المثال، وصل إلى ١٥ ألف ليرة سورية، وهوسعر مرتفع وغير منطقي، خاصة لأسعار المشروع العاشر، مبيناً أن هذا الارتفاع بالسعر، الذي يضاف إليه زيادة بأسعار تسعيرة الكهرباء، ينعكس سلباً على عمل التعاون السكني وعلى المنتسبين.

وهنا نسأل: إذا كان متر الهواء الطابقي ١٥ ألف ليرة سورية فكم سيبلغ سعر المتر المنفذ حين تسليمه؟ وأمام هذه الأسعار هل سيتمكن منتسب من ذوي الدخل المحدود من المتابعة، وخاصة أن الحد الأدنى للدفعة الأولى المطلوبة مليون ونصف ليرة سورية؟

١١٠ آلاف أسرة تستفيد من الإغاثة في دمشق

خلوف: هناك جمعيات تعمل خارج برنامج لجنة الإغاثة الفرعية

محمود الصالح

بلغ عدد العائلات المستفيدة من برنامج الإغاثة في مدينة دمشق فقط أكثر من ١١٠ آلاف عائلة تستفيد من السلل الغذائية التي تقدمها الجمعيات الخيرية وفق برنامج موضوع من لجنة الإغاثة الفرعية في محافظة دمشق. هذا ما كشف عنه منسق لجنة الإغاثة الفرعية في دمشق إسماعيل خلوف في حديث خاص لـ«الوطن» وأضاف: إن هناك مكتباً لتقاطع المعلومات في اللجنة الفرعية للإغاثة في مدينة دمشق مهمته ضبط عمل الجمعيات لضمان عدم حصول الشخص نفسه على المعونة من أكثر من مكان وهذا يأتي بهدف توفير المعونة الغذائية إلى اكبر عدد ممكن من الإخوة المهجرين. في بداية عمل برامج الإغاثة كان الشخص الواحد يسجل في أكثر من جمعية ومن ثم يستفيد أكثر من مرة. أما الآن فقد تم إنشاء برنامج مؤتمت للجمعيات العاملة في مجال الإغاثة وعددها بحدود ١١٤ جمعية. حيث يتم تسجيل الشخص الذي تنطبق عليه شروط الإعانة وفي حال كان مستفيداً من مكان آخر يشطب ويبقى مسجلاً في مكان واحد فقط. وعن وجود جمعيات غير مرتبطة بهذا البرنامج كشف الخلو أن هناك عدداً من الجمعيات أخذت موافقة وزارتي الخارجية والشؤون الاجتماعية بالتعامل المباشر مع المنظمات الدولية لا تسجل بيانات المستفيدين من هذه الجمعيات في برنامج الإغاثة التابع للمحافظة. أما الجمعيات التي تعمل ضمن البرنامج فيتم تزويدها بالمواد الغذائية وغير الغذائية من خلال منظمة الهلال الأحمر وهي الجهة الوحيدة التي يمكنها أن توفر المواد للجمعيات، لأن المنظمات الدولية لا تتعامل مع المنظمات الحكومية المحلية.

وعن مراقبة أداء الجمعيات بيّن الخلو أن هناك لجنة وفريق عمل في لجنة الإغاثة الفرعية مؤلفاً من ١٥ شخصاً يقومون بشكل دوري بجولات على الجمعيات لتفقد عملها ومراقبة مستودعاتها وأحياناً نجد هناك فائضاً في مستودعات هذه الجمعيات وأحياناً أخرى نجد حاجة إلى المواد الغذائية وأحياناً يتأخر الهلال الأحمر في تزويد هذه الجمعيات بالمواد المطلوبة. أما عن المواد غير الغذائية والمقصود بها الفرش والبطانيات والأدوات المنزلية فإن الحصة التي تحصل عليها الجمعيات قليلة ولا تشكل سوى ٤٠٪ أما ٦٠٪ من هذه المواد غير الغذائية فتذهب إلى مراكز الإيواء لأنها الأكثر حاجة إلى ذلك. وعن مصدر المواد الغذائية الخاصة في الإغاثة التي تباع في الأسواق بيّن الخلو أن هناك الكثير من المستفيدين من الجمعيات يبيعون تلك المواد في الأسواق لأنهم لا يحتاجون إليها لأنه ليس كل المهجرين هم من الفقراء وفي الوقت نفسه كل من له حق في الاستفادة من الجمعيات يستفيد وقد يكون غير محتاج لهذه المواد فيقوم ببيعها. وقمنا منذ فترة بجولات على الأسواق وتمت مصادرة ٧١ طناً من المواد الغذائية في دمشق وفي برزة تمت مصادرة ٧٠ طن مواد غذائية يتم طحنها لتستخدم كعلف للحيوانات. وعن وجود تعقيدات في الوثائق المطلوبة لتسجيل المهجرين بيّن الخلوف أنه لا يتم طلب سوى إثبات أن هذا الشخص كان يسكن في منطقة أخرى وخرج منها وهذا الإثبات قد يكون وصل ماء أو كهرباء أو عقد إيجار. إضافة إلى إثبات الإقامة في مكانه الآن حتى لا يتاح المجال لأي شخص أن يستفيد من الإعانة من دون وجه حق. وأي مختار لا يساعد هؤلاء المهجرين أو يأخذ منهم أموالاً يعاقب من المكتب التنفيذي.

متطفلون على مهنة البيطرة

إناث المواشي مهددة بالانقراض

القنيطرة - الوطن

أحد أعضاء مؤتمر نقابة الأطباء البيطريين بالقنيطرة يقول في مداخلته خلال المؤتمر السنوي الذي عقد أمس إنه إذا استمرت ظاهرة ذبح الإناث من الأغنام والأبقار فلن ترتفع أسعار اللحوم الحمراء فقط وإنما ستنقرض الثروة الحيوانية من محافظة القنيطرة مطالبا باتخاذ إجراءات رادعة بحق المخالفين، ليرد عليه محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن منع ذبح إناث المواشي يقع على عاتق الأطباء والمراقبين البيطريين، محملا المسؤولية اليهم ليقول بالحرف: «للأطباء البيطريين دور أساسي في مراقبة اللحوم» واضعاً الكرة في ملعبهم ومكتب المحافظ مفتوح لتلقي أي شكوى بهذا الخصوص. وأكد المحافظ أهمية القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وخاصة في ظل الظروف الحالية وضرورة استثمار كل شبر من الأرض للحاجة إلى حبة البندورة أو البطاطا أو أي منتج نباتي لتأمينها للمواطن، منوها بأن للزراعة الأولوية والمحافظة تقوم بتأمين كل الاحتياجات من مازوت وسماد ترابي وأدوية بيطرية. وطالب عبد القادر بتخفيض تسعيرة الأطباء البيطريين لتشجيع المربين على تربية المواشي لأنه من غير المقبول أن تكون أسعار المعالجة للماشية مرتفعة، وعلى الأطباء أن تكون أسعارهم تشجيعية، مشيراً إلى السعي لإقامة أسواق شعبية لتصريف الإنتاج الحيواني وبأيام محددة وبأسعار مخفضة من خلال التنسيق بين مديرية التجارة الداخلية وأصحاب المداجن الخاصة، منوها بمنح موافقة مسبقة لجميع طلبات القطاع الزراعي. وشدد عبد القادر على أن تعويض الأضرار الزراعية مستمر للمزارعين المتضررين من خلال السعي مع وزارة الزراعة وتم تسجيل ١٤٤٣ مزارعاً متضرراً بسبب العصابات الإرهابية المسلحة، مشدداً على ضرورة إعطاء صورة مشرقة عن الحياة الطبيعية على أرض المحافظة بعد تشويه القنوات المغرضة للواقع والدليل النشاطات والفعاليات المختلفة التي تقام على أرض المحافظة إضافة إلى تمسك وتشبث الأهالي ببيوتهم وأراضيهم واستثمار كل شبر منها رغم تعرضهم للإرهاب اليومي. ومن أبرز المداخلات ما قدمه الدكتور البيطري رضا ذبيان حول غياب الخيط الجراحي والتخدير الموضعي وعدم فعالية الدواء وغياب الفعالية ذات اللصاقة وأسعارها مرتفعة متسائلاً عن غياب الرقابة على الأدوية البيطرية، إضافة إلى إلزام شركات الأدوية باستيراد الأدوية البيطرية أسوة بالأدوية البشرية وللمرة الثالثة يتم طرح هذا الموضوع بالمؤتمرات ولم يلق استجابة من أحد. كما طرح ذبيان مشكلة وجود متطفلين على مهنة البيطرة بالقنيطرة، وأهمية إدراج الدجاج القروي ضمن الخطة التحصينية وكذلك ضرورة منع ذبح الإناث من الأغنام والأبقار والمطالبة بقرار ملزم في حال الاستمرار بالذبح لأننا سنفقد اللحوم الحمراء نهائياً وليس زيادة أسعارها وقد شاركه بالطرح الدكتور محمود ذيب بأن إناث المواشي مهددة بالانقراض مع ضرورة استقطاب الأطباء والفنيين البيطريين لنقص الكادر من خلال العقود السنوية أو إجراء مسابقات لتعيينهم.

التموين تتفق مع جامعة دمشق لأتمتة أعمال الوزارة

الغربي: هذا عام الانطلاق إلى الرقمية والتخلص من الورقيات

عبد الهادي شباط

وقع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي ورئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أمس اتفاقية تعاون تتعلق بسبل تطوير التعاون بين الوزارة وجامعة دمشق في مجال نشر المعلوماتية وأتمتة عمل مديريات وشركات ومؤسسات الوزارة وذلك في مبنى رئاسة الجامعة.. واعتبر الوزير الغربي أن العام ٢٠١٧ سيمثل لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عام الانطلاق إلى الرقمية واستخدام الوسائل الإلكترونية وعام الانتهاء من الورقيات موضحاً أنه سيتم من خلال التعاون القائم بين جامعة دمشق ومركز البحوث العلمية أتمتة جميع مؤسسات وإدارات وشركات الوزارة ومديريات التجارة الداخلية بالمحافظات وذلك بهدف الحد من الهدر وتخفيف النفقات وزيادة الإنتاجية للعديد من المؤسسات والشركات الإنتاجية كما حصل في مطحنة الكسوة وأثمرت عن نتائج إيجابية في الحد من هدر الطحين.. مبيناً أن الوزارة تعمل على تقديم أفضل الخدمات لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية من خلال استخدام وسائل وآليات علمية حديثة تضمن اختصار الوقت في إنجاز المعاملات وأتمتة معلومات عمل الشركات والعلامات التجارية والصناعية والسجلات واستخدام البرمجيات والنظم المعلوماتية في عملية التشغيل وزيادة إنتاج الشركات والمؤسسات وتطوير أساليب عملها، وبين أن قطار الرقمية في الوزارة انطلق ولن يتوقف عند حد معين وسيتم الانتهاء من الورقيات مؤكداً رغبة الوزارة بالاستفادة من خبرات وكفاءات الباحثين والمختصين في مجال عمل أتمتة مديريات ودوائر الوزارة وربطها بشبكة إلكترونية واحدة مع مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وأقسامها المختلفة، وتوفير قاعدة بيانات من خلال أنظمة وبرامج حديثة ومتطورة وشبكة معلومات، من شأنها معرفة ما يجري في أقسام تلك المديريات والدوائر وتدريب الكوادر والعاملين لتحسين الأداء الوظيفي وتطوير المهارات لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ولأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية بالطرق المثلى.

من جانبه بين محمد حسان الكردي رئيس جامعة دمشق رغبة جامعة دمشق في تعزيز وتطوير علاقات التعاون مع وزارات ومؤسسات الدولة وتلبية احتياجاتها وتزويدها بالخبرات والكفاءات العلمية لتطوير عملها والعمل على ربط الجامعة باحتياجات المجتمع وعلى تقديم مختلف أشكال الدعم العلمي والفني واللوجستي لحل الإشكالات القائمة في الوزارات وأتمتة وتطوير أساليب عملها من خلال اتفاقيات أو عقود أو من خلال ندوات وأبحاث وتبادل الخبرات موضحاً أن الجامعة تمتلك خلية عمل مؤلفة من خيرة الكوادر التدريسية والتعليمية والعلمية.. كما تضمنت الاتفاقية عدداً من البنود المتعلقة بحماية الملكية الفكرية لنتائج الأعمال العلمية والمشروعات المنفذة وآلية تنفيذ الاتفاقيات والخصوصية وسرية المعلومات.